

السعودية، أمر ملكي يقضي بزيادة رواتب المدنين والعسكريين ومكافأة أعضاء مجلس الشورى 15 في المائة واستثناء الوزراء وشاغلي المرتبة المتّارة

ثالثاً: صرف راتب شهرأساسي شامل الزيادة المشار إليها بالذات (أولاً) إعلاه لمن يتلقى المرتبة الخامسة فما دون من سلم رواتب المؤلفين العام والمعلمين على سلم رواتب المستخدمين والمتعينين على مدن آفاق الاجور، والمتعين على جدول مكافأة المعلم والمعدين وخدم المساعد والجهاز، ومن يحصل راتبه الأساسي الراتب الأساسي للمرتبة الخامسة فما دون من فئات العاملين الأخرى، رابعاً: صرف راتب شهرأساسي شامل الزيادة المشار إليها بالذات (أولاً) إعلاه لشائعي رتبة رئيس وقياده، فما دون في سلم راتب خدمة الأفراد.

وتحصيص مبلغ اضافي مقداره ٨ آلاف مليون ريال من فائض ايرادات السنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٥ ل والسكان الشعبي في مناطق المملكة، ورفع رسائل بذك التسليف إلى ٣ آلاف مليون ريال إلى ٦ آلاف مليون ريال سعودي، ندعم بذك الدخل المنخفض للموظفين من مدنين وعسكريين وغيرهم من الموظفين وأصحاب المهن، أيضاً زيادة وأنفال سدوق المخصص المعنوي ليكون ٢٠ ألف مليون ريال بدلاً من ١٥ ألف مليون ريال وذلك لذك القطاع الصناعي وتحفيز المزيد من الاستثمارات الصناعية من داخل المملكة وخارجها.

وفيما يلي نص المكرر الذي حمل الرقم 1/227، ويعون الله تعالى، نحن عبد الله بن عبد الرحيم آل سعود، ملوك المملكة العربية السعودية، وبعيد الاطلاع على تنازلنا السامي بالمرسوم رقم 90/1 وتاريخ 1428/8/27، وبعد الاطلاع على تنازل مجلس الوزراء رقم 1427/14/1 وتاريخ 13/1/1428، وبعد اطلاع على الصادر باسم الملكي رقم 1/1/1428، وبعد اطلاع على تنازلنا السامي، والآن نتنازل عن كل ما في ملكنا، ونعيده إلى الملكي، وذلك في تاريخ 1/3/1428، وذلك في تاريخ 1/3/1428، وذلك في تاريخ 1/3/1428.

النقطة الخامسة: الأهمية الاقتصادية والسياسية والدولية

الخطاب يوضح الجوانب الاقتصادية التي أضفت مصدراً جديداً لـ"الربيع العربي" وبروز العناصر العسكرية والانفصالية الأخرى والقرارات والأدوات ذات العلاقة، ورغبة في تحسين الوضع المعيشي للمواطنين ودعم مسيرة الاقتصاد الوطني، وببناء على ما تقدّم عليه الصناعة العامة، أمّا فيما هو آت:

أولاً: رؤسدة ورثت حسم قياس العلمين السعويدين في الدولة من مدنيين وعسكريين وكذلك المقاعد بنسبة 15 بالمائة باستثناء الوزراء ومن في مرتبتهما وشاغلي المراتب المغذّرة.

ثانياً: إلغاء مكافأة أعضاء مجلس الشورى، بنسبة 15 بالمائة.

جدة، الشرق الأوسط

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أمرًا ملكيًّا يقضي بزيادة رواتب جميع فئات العاملين السعويدين في الدولة من المدنين والقطارات العسكرية بنسبة 15 في المائة، واستثنى الأمر الذي أدى آثاره جراء في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وعمم مسوية الاقتصاد الوطني الوزاري وشاغلي المراتب المشتركة، كما شمل أيضًا زيادة مكافأة إعفاء مجلس الشورى السعويدي لراتب رئيس القراءة.

المكافأة المالية صرف راتب رئيس مجلس الشورى السعويدي لرئيس القراءة، كما شمل أيضًا زيادة شاشة الرؤساء والمراقبة الخامسة فضلًا عن الموظفين المدنيين على مرتبة الآخرين، وكذلك الأمر ينطبق على ساساغي رئيسة (رئيسة) وفيماء الجنود فضلًا عن في سلم رواتب خدمة الفادر.

وأكمل الأمر الذي ينتهي وكالة الانباء السعودية (واس) صباح أمس، أنه تم أيضًا زيادة الدخل الأعلى لخصخصات الضمان الاجتماعي للأسرة من 16 ألفًا 200 ريال إلى 21 ألفًا 200 ريال في السنة.

وأكمل الأمان الملكي تخصيص مبلغ 30 ألف مليون ريال سعودي من فائض إيرادات المسألة المالية 14.25 لتفعيل مرحلة ثانية في البرنامج الإضافي لتحسين وتطوير الخدمات، حيث توزيعها على خمس سنوات.

ماليية بالتساوي اعتبارًا من العام المالي القادم، والتي تتضمن عدد من الوزارات والقطارات.

كما تمت رaising وأسالل صندوق التنمية العقارية بمبلغ إضافي مقداره 9 مليارات ريال يتم تحويله من فائض إيرادات العام المالي المتصدر.

٩- سلعاً: رفع رأسمال صندوق التنمية العقارية بمبلغ إضافي مقداره ٢٥ مليوناً، بما في ذلك إيرادات السنة المالية ١٤٢٦ـ.

ناماً: تخصيص مبلغ إضافي مقداره 8 الآف مليون ريال من فائض預算 من 25 مليون ريال يمزيل من فائض預算 ليراد السنه الماليه 25 هـ 1426

ويتم بترجمة تقييد هذا المشروع على مدى خمس سنوات ليصبح لجمالي الشخصي لهذا الغرض 10آلاف مليون ريال.

تاسعاً: رفع رأس المال بـ 3 الاف مليون ريال يمول من
قائض ابادات السنة المالية 25-1426هـ، ليصبح رأس ماله 6 الاف مليون

ريال وذلك لدعم نوي الدخل المحدود من الموظفين الحكوميين من مدنيين وعسكريين وغيرهم من المواطنين وأصحاب المهن.

عشرة: زيادة رأس المال صندوق التنمية الصناعية بمبلغ 13 ألف مليون ريال ليصبح رأس المال 20 ألف مليون ريال وذلك لدعم القطاع الصناعي

وتحقيق المزيد من الاستثمارات الصناعية من داخل المملكة وخارجها أحد عشر: الإسراع بتخصيص مبلغ 15 ألف مليون ريال لبرنامج

الصادرات السعودية وفقاً للامر السامي رقم 7651 / م/ب وتاريخ 6/6/1426هـ.

الثانية عشر: تخصيص ما يتبقى من فائض الميزانية للسنة المالية 25 لتسديد جزء من الدين العام. ثلاثة عشر: يبدأ العمل بالبنود 1426.

أربعة عشرة: تستكمل الاجراءات النظامية اللازمة لإنفاذ مقتضي
أولاً إلى (رابعاً) اعتباراً من 1/9/1426هـ.

أمرنا هذا وتبليج الجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه». عبد الله بن عبد العزيز.